بعد تحويل الجلسة إلى سرية ثم رفعها

دور الانعقاد الأول انتهى ... والقادم في أكتوبر

مرزوق الغانم

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن فض دور الانعقاد العادي الأول للفصل التشريعي السادس عشر على أن يعود المجلس للانعقاد في شهر أكتوبر المقبل.

وتلا الأمين العام لمجلس الأمة عادل اللوغاني المرسوم رقم 139 لسنة 2021 بفض دور الانعقاد خلال الجلسة الخاصة المقررة لمناقشة الحالة المالية للدولة وفقا للمادة 150 من الدستور وفض دور الانعقاد. وكانت الحكومة قد طلبت تحويل الجلسة إلى سرية لمناقشة الحالة المالية للدولة وأعلن الرئيس الغانم عن إخلاء القاعة لمناقشة الطلب

وكان رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم قد دعا الى جلسة خاصة أمس الخميس لعرض الحالة المالية للدولة وفض دور الانعقاد الجاري.

وجاء نص الدعوة على النحو التالي:

إلحاقا للدعوة الموجهة لحضور الجلسة الخاصة التي ستعقد يوم الخميس (اليوم) الموافق 1/7/2021 لعرض الحالة المالية للدولة طبقا للمادة 150 من الدستور.

ونظرا لورود المرسوم رقم 139 لسنة 2021 بفض دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السادس عشر لمجلس الأمة اعتبارا من نهاية يوم الخميس (اليوم) الموافق 1/7/2021.

يضاف إلى جدول أعمال تلك الجلسة بند جديد تحت عنوان (فض دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السادس عشر)

وتضمن جدول أعمال الجلسة بندين هما:

البند الأول : عرض الحالة المالية للدولة طبقا لنص المادة 150 من الدستور.

البند الثاني: فض دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السادس عشر.

5 نواب يتقدمون باقتراح لتنظيم التركيبة السكانية

بدر الحميدي

مبارك العرو

مهلهل المضف

اسامه الشاهين

أعلن 5 نواب عن تقدمهم باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 74 لسنة 2020 في شأن تنظيم التركيبة السكانية.

ويقضي الاقتراح الذي تقدم به كل من النواب بدر الحميدي ومبارك العرو وأسامة المناور وأسامة الشاهين ومهلهل المضف، بإلزام الحكومة القيام بتكويت الوظائف لديها بما يساهم في تعديل التركيبة السكانية في البلاد

ونص الاقتراح على ما يلي:

مادة 1: يضاف إلى القانون رقم 74 لسنة 2020 المشار إليه مادة جديدة برقم (4) مكرراً نصها الآتي:

«مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة يصدر قرار من مجلس الوزراء خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون. يلزم كافة الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة ألا يتجاوز عدد العاملين فيها من المهن الفنية والإدارية وحملة المؤهلات العلمية والخبرات والتخصصات والمهن والحرف عن نسبة 70% من إجمالي التعداد السكاني بالبلاد وتحدد النسبة المئوية في هذه الحالة بالنسبة للعمالة المنزلية بقرار من وزير الداخلية بما يتوافق مع الحاجة الفعلية لها.

ولا يجوز تجاوز هذه النسبة في شأن العمالة المساعدة والخدمية الحد الأقصى المشار إليه في الفقرة السابقة ويجري تسوية أوضاع العاملين والعمال الحاليين خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا القانون».

مادة 2: يصدر الوزير المختص اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذه وتشتمل على نحو خاص تحديداً للأعمال والمهن والحرف المشار إليها في المادة السابقة.

مادة 3: يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

مادة 4: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء –كل فيما يخصه– تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نفاذه.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي:

لمواجهة الخلل في التركيبة السكانية بما نجم عن عدم تنظيمها من آثار سلبية مثلت تهديداً للعديد من صور الأمن المهدد للاستقرار الناجم عن الأعداد الكبيرة للعديد من الجاليات الأجنبية.

وعلى الرغم من صدور القانون رقم 74 لسنة 2020 بتنظيم التركيبة السكانية ما زالت أعداد المقيمين من العاملين من أصحاب الخبرات والتخصصات والمؤهلات العلمية والفنية إضافة إلى عشرات الآلاف من العمالة المساعدة والهامشية حتى ضجت الساحة بمشاكل بعض الجاليات بصورة تهدد الأمن وتمثل إخلالاً بالعادات والتقاليد بالبلاد، بل وتتعارض كذلك مع الخطة الوطنية الشاملة والسياسات والخطط الخاصة بإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة.

ولمعالجة هذه المشاكل كان من الملائم ألا تتجاوز أعداد الوافدين من جميع التخصصات والمهن بنسبة 70% من العمالة سواء من المهن ذات الطابع العلمي والتخصص الفني أو المهني من تعداد السكان ويستثنى من هذه النسبة المقررة للعمالة المنزلية حيث يجري تحديدها بما يتوافق مع صحيح المادة المشار إليها بقرار يصدر من وزير الداخلية.

لذلك جاء الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم 74 لسنة 2020 المشار إليه ليستكمل عقد التنظيم المحقق لإنجاز هدف تنظيم وتعديل التركيبة السكانية.

وجاء نص المادة 1 يلزم الحكومة القيام خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بالقانون إجراءات تنظيم التزام الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة تكويت الوظائف لديها بنسبة 70% على ألا يتجاوز نسبة الوافدين بكل منها 30% في مجال الاختصاص العلمي والفني والمهني أو الإداري والخدمات والأعمال المساعدة عن هذه النسبة من إجمالي تعداد السكان في البلاد.

وجاء نص المادة 2 قيام الوزير المختص بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذه وعلى أن تتضمن كيفية تحديد نسبة أقصاها 70% من العاملين بها للوافدين تمهيداً لتكويت الوظائف بكل منها على مراحل لا تؤثر على الإنجاز المقرر لكل قطاع من قطاعات العمل وفق طبيعة العمل ومدى حاجته لعمل غير الكويتيين، بالإضافة الى تطبيق ذات النسبة على العمالة المساعدة والمنزلية وبما يحقق عدم تجاوز عدد الوافدين بالبلاد نسبة 70% من إجمالي عدد السكان في أي وقت

توجه إحدى شركات الوقود نحو فرض رسوم خدمة إجبارية على المستهلكين.. غير قانوني

التجارة: سنمنع أي رسوم إضافية على المستهلكين في محطات الوقود.. مهما كان مسماها

جانب من النواب

رياض عواد

المطر :كيف لنا أن نقنع المواطن بأن الخصخصة هي احدى الحلول الاقتصادية

الحجرف :لا أستغرب ضعف مؤسسات الدولة عن رقابة الجشع التجاري

الجمهور : على وزير التجارة تحمل المسئولية السياسيه وإيقاف هذه الرسوم

المناور : لا توضع ضريبة على سلعة أو خدمة إلا بموافقة مجلس الأمة

تفاعل عدد من النواب بعد انتشار خبر مفاده أن احدى شركات الوقود ستضيف رسوم اضافية اجبارية على تعبئة الوقود 200 فلس عند كل تعبئة تحت مسمى تقديم خدمة مثل تنظيف زجاج السيارة وغيره

كتب النائب محمد براك المطير على صفحته : اذا صدق الخبر بان احدى شركات الوقود ستضيف رسم او ضريبة خدمة على تعبئة الوقود..سيكون هذا محور استجواب قائم ومستمر سواء لرئيس الوزراء الحالي او رئيس وزراء جديد في حال استقالة الحكومة.. وقال النائب مبارك هيف الحجرف لا أستغرب ضعف مؤسسات الدولة عن رقابة الجشع التجاري في ظل حكومة رئيسها حصن نفسه من المساءلة و رئيس برلمان تابع له ينفذ ما يطلب منه.

وقال أيضا النائب د. عبدالكريم الكندري : قيام أحد شركات الوقود بفرض رسوم إجبارية نظير خدمات غير اختيارية على العملاء هو استغلال للعقود المحطات الممنوحة لها وهو مايستوجب تدخل وزارة التجارة وجهاز حماية المستهلك لوقف هذه الرسوم غير القانونية التي تنوي فرضها على الأفراد دون وجه حق.

وكتب أيضا النائب د. حمد محمد المطر على صفحته أنه غداً سأوجه أسئلة برلمانية لوزراء التجارة والمالية والنفط عن هذه «الضرائب» غير المباشرة، والتي يدفعها المواطن رغماً عنه!!!

وأضاف المطر كيف لنا أن نقنع المواطن بأن الخصخصة هي احدى الحلول «الاقتصادية» السليمة لإنعاش الإقتصاد ونحن نرى هذه الزيادات غير المبررة!!؟؟

وتسائل المطر

• هل تم إقرار هذه الرسوم بعد أخذ موافقة الجهات المعنية؟

• هل وزارة التجارة على علم بهذه الزيادة؟

• ماهي طبيعة هذه الخدمات؟

• هل من سيزود سيارته بالوقود فقط سيدفع الرسوم؟

وقال النائب خالد محمد المونس العتيبي الخدمات تُقدم مجاناً كنوع من المنافسة أما إلزام العملاء على الدفع فهذه تسمى فرض رسوم إجبارية.

على وزير التجارة المحاسبة ووقف هذا التحايل الرخيص والعبث الذي اتخذته الشركة تحت مسمى خدمات اضافية!!

وقال النائب السابق الحميدي السبيعي: «الذي دفع شركات الوقود لفرض الرسوم المخالفة للدستور هو تخاذل غالبية النواب وحمايتهم للقيادات النفطية».

الحميدي السبيعي: تخاذل أغلب النواب وحمايتهم للقيادات النفطية دفع شركات الوقود لفرض الرسوم المخالفة للدستور والقادم أسوء بسبب هذا القطاع الذي وجد كل رعاية وحماية من أغلب النواب وحكاية توجيه السهام للتجارة هو إستمرار لحماية تلك القيادات النفطية ولا عزاء للمواطن وبلاش ضحك عالذقون

وقال النائب فايز لجمهور وزير التجارة ايقاف هذه الرسوم من صلاحياتك واي تواطئ وعدم اتخاذ اجراء مع محطات الوقود سيحملك المسئولية السياسيه..!

وأضاف الجمهور لن نقبل بأي رسوم بمقابل خدمات اجباريه على المواطنين وجودك يفترض لخدمة الشعب وليس التجار.

بدوره كتب النائب السابق السلطان: خدمة «الأولى للوقود» اختيارية وليست إلزامية ستبدأ تطبيقها اعتباراً من 1 أغسطس المقبل

النائب أسامة المناور وفق الدستور لا توضع ضريبة على سلعة أو خدمة إلا بموافقة مجلس الأمة والرسوم تصدرها الحكومة فبأي حق تصدر هذه الشركة قراراً بزيادة التعرفة ثم تسميها رسوما ؟! وأين رقابة وزارة التجارة وحماية المستهلك؟

بدوره قال النائب محمد عبيد الراجحي فرض رسوم على دخول المركبات إلى المحطة وتصويرها كأنها لخدمات معينه مفروضة

وزير التجارة عليك مسئولية وقف هذه المهزله

وتفعيل الدور الشعبي مهم وإلا سيتمادون بالتجاوز ويتجرأ غيرهم من التجار الجشعين

وفي وقت سابق قال رئيس مجلس إدارة شركة الأولى للوقود عبدالحسين السلطان ، إن الخدمة التي ستقدّمها الشركة في محطاتها مقابل رسم 200 فلس إلزامية للزبائن.

وأضاف في تصريح صحفي أن مبررات الشركة في فرض الخدمة تأتي في إطار حرصها على تطوير خدماتها بتقديم خدمة شاملة إضافية لتعبئة الوقود، مبيناً أن الرسم الإضافي الذي سيدفعه العميل سيحصل مقابله على خدمات.

وبيّن أنه تم إقرار الرسم بالتوافق بين أعضاء مجلس الإدارة، حيث اشترط الجانب الحكومي تسويقها بشكل مناسب، وستبدأ تطبيقها اعتباراً من 1 أغسطس المقبل.

وأفاد أن إدارة الشركة قررت أن تكون الخدمة الشاملة التي ستقدمها في محطاتها بدءاً من الأول من أغسطس المقبل مقابل 200 فلس اختيارية وليس إلزامية.

الصقعبي يسأل عن مدة عقد التأمين الصحي في بريطانيا

د. عبدالعزيز الصقعبي

وجه النائب د. عبدالعزيز الصقعبي سؤالين إلى كل من وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، ووزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية د.مشعان العتيبي، ونص السؤالان على ما يلي:

نص السؤال إلى وزير الصحة على ما يلي:

نمى إلى علمي انتهاء عقد التأمين الصحي لطلبتنا ورعايا سفارتنا في بريطانيا، والذي أدى إلى انقطاع التأمين عنهم، لعدم توفير تأمين بديل ما أدى إلى حرمان العديد من المواطنين من تلقي الخدمات الطبية في مستشفيات المملكة المتحدة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كم المدة المستغرقة بين تاريخ عقد التأمين الصحي السابق وتاريخ توقيع عقد السنة التي تليها سواء كان تعاقدا مع شركة جديدة أو تجديد للعقد السابق في السنوات الخمس الماضية؟ إذا كان هناك تأخير في المدة كما حدث في هذا العام، فما أسباب التأخير ومبرراته –إن وُجد–؟

–2 هل يُعوض الطلبة خلال الفترة الانتقالية التي تلي انتهاء عقد سابق إلى توقيع عقد جديد، سواء بتأمين مؤقت أو تعويض مادي؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما آلية تعويضهم؟ يرجى تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

3 –هل ورد ذكر أي مقترح في محاضر اجتماعات الوزارة فيما يخص التأمين الصحي للطلبة وإمكانية الاستعاضة عنه بخدمات (NHS)؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من محاضر الاجتماع.

4 –هل توجد رسوم تترتب على الطلبة عند تسجيلهم مع تأمين (NHS)؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فكم تبلغ التكلفة؟ وهل يُعوّض الطلبة عند دفعهم هذه المبالغ؟

5 –هل تشمل خدمات (NHS) علاج الأسنان؟ إذا كانت الإجابة النفي، فهل يُعوّض الطلبة عند علاجهم في العيادات والمستشفيات الخاصة؟

سؤال إلى وزير الكهرباء والماء

نص السؤال على ما يلي:

نشرت وسائل الإعلام في تاريخ 2/6/2021 خبرا بشأن إصدار وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة قرارا لتنظيم طلبات إمكانية التغذية والفرز لجميع المباني في مختلف المناطق.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – صورة ضوئية من القرار المشار إليه.

2 –ما السبب الذي دفع الوزارة لإصدار هذا القرار؟

3 – هل بحثت الوزارة مع وزارة التجارة والصناعة أو أي جهة حكومية أخرى تأثير هذا القرار على أسعار العقار وأسعار مواد البناء؟ إذا كانت الإجابة النفي، فلماذا لم يتم ذلك؟ وإذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من الأبحاث أو الدراسات أو التقارير المتعلقة بهذا الشأن وذلك على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (FLASH MEMORY).

4 –هل بحثت الوزارة مع بلدية الكويت أو وزارة الأشغال العامة أو الهيئة العامة للطرق والنقل البري أو الإدارة العامة للمرور في وزارة الداخلية تأثير هذا القرار على خدمات البنية التحتية والازدحام المروري؟ إذا كانت الإجابة النفي، فلماذا لم يتم ذلك؟ وإذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من الأبحاث أو الدراسات أو التقارير المتعلقة بهذا الشأن وذلك على مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (FLASH MEMORY).

5 – أورد الخبر المشار إليه أنه سينشر كشف محدث شهريا بقائمة أرقام محطات التوزيع الثانوية التي لا توجد بها إمكانية تغذية، يرجى تزويدي بنسخة على مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (FLASH MEMORY) من هذا الكشف.

–6بيان تفصيلي بعدد طلبات فرز المباني التي تلقتها الوزارة في السنوات العشر الماضية.

7 –بيان تفصيلي لعدد موافقات فرز المباني في السنوات العشر الماضية في كل محافظة على حدة.

الساير: ما شروط ولوائح ابتعاث الطلبة الكويتيين من التعليم العالي لدرجة الماجستير؟

مهند الساير

وجه النائب مهند الساير سؤالين إلى كل من وزير النفط ووزير التعليم العالي د. محمد الفارس، ووزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، ونص السؤالان على ما يلي:

سؤال إلى وزير التعليم العالي

نص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –ما الشروط واللوائح والأنظمة الخاصة بالابتعاث للطلبة الكويتيين من التعليم العالي لدرجة الماجستير؟

2 – هل يُشترط على الطالب المبتعث لاستكمال دراسة الماجستير عدم الحصول على درجة الماجستير قبل مرور سنة من تاريخ الابتعاث؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى إفادتي بالأسباب والسند القانوني.

3 –هل تُلغى معادلة شهادة الحاصلين على درجة الماجستير من الجامعات المعتمدة لدى التعليم العالي في حال تم الحصول عليها قبل مرور سنة على الرغم من استكمال عدد الوحدات المطلوبة للتخرج؟ وهل تتم مطالبتهم برد المبالغ المالية المصروفة لهم نظير ابتعاثهم؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالسند القانوني.

سؤال إلى وزير الصحة

نص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – صورة ضوئية عن نتائج التحاليل التدقيقية الخاصة بتحاليل الشحنة الثالثة من لقاح أكسفورد.

2 – صورة ضوئية عن عقود توريد لقاح أكسفورد لجميع الشحنات سواء التي تم توريدها عن طريق التعاقد المباشر أو التي تم توريدها عن طريق التعاقد مع وكيل محلي موضحا بها قيمة اللقاح والمصروفات المتعلقة بالشحن والتخزين.

3 – صورة ضوئية عن موافقات الجهات الرقابية على العقود